Vol.(8) Issue.(2) October 2025

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت – المجلد (8) – العدد (2)

Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol(8) , No (2))

http://doi.org/10.37375/issn.2958-4582

الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية وأثره على الاستقرار الإقليمي (2023–2025)

د. محمد إدريس عبد العزيز إدريس

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، طبرق، ليبيا

E-mail: dr.m.idrees1970@Gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/08/14، تاريخ القبول: 2025/09/25، تاريخ النشر: 2025/10/01

الملخّص

تتناول هذه الدراسة تطورات الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة من يناير 2023 حتى أغسطس 2025، مع التركيز على مفاوضات السلام الأخيرة التي توّجت بتوقيع "إعلان المبادئ" في الدوحة يوليو 2025، والذي حدد موعدًا نهائيًا للتوقيع على اتفاق سلام شامل بين الحكومة وحركة "إم 23" بحلول 18 أغسطس 2025.

الكلمات المفتاحية

الصراع، إم 23، الكونغو الديمقراطية، الهوتو والتوتسي، الكولتان، غوما.

The conflict in eastern Democratic Republic of the Congo and its impact on regional stability (2023-2025)

Dr. Mohammed Edrees Abdelaziz Edrees

Associate Professor, Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, University of Tobruk, Tobruk, Libya

E-mail: dr. m.idrees1970 Gmail.com

Abstract

This Study examines the developments of the conflict in Eastern Democratic Republic of Congo from January 2023 to August 2025, focusing on recent peace negotiations culminating in the signing of the "Declaration of Principles" in Doha, July 2025. The declaration set a deadline for a comprehensive peace agreement between the government and the M23 movement by August 18, 2025.

Keywords

Conflict, M23, Democratic Republic of the Congo, Hutu and Tutsi, Coltan, Goma.

© Sirte University 2025

مقدمة:

شهدت شرق الكونغو الديمقراطية تصاعدًا ملحوظًا في الصراعات المسلحة خلال السنوات الأخيرة، مع تدخلات متعددة للفاعلين الإقليميين والدوليين. وتتميز المنطقة بثروتها المعدنية الغنية بالذهب، والكوبالت، والكولتان، ما جعلها محورًا للصراع بين الجماعات المسلحة المحلية والفصائل الإقليمية.

تعود أسباب التصعيد الأخير إلى سيطرة حركة "إم-23" على مدن استراتيجية، أبرزها مدينة غوما، الأمر الذي زاد من حدة الصراع وعرقل جهود التسوية السلمية. وقد شهدت هذه الفترة (النصف الثاني من العام 2025) مفاوضات في قطر برعاية أمريكية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام، إلا أن النتائج كانت محدودة ولم توقف القتال.

الصراع أسفر عن نزوح أكثر من 7.8 مليون شخص داخليًا، منهم حوالي 6.9 مليون نازح بسبب الصراعات المسلحة، و869,900 نازح بسبب الكوارث الطبيعية، إضافة إلى أكثر من 517,000 لاجئ وطالب لجوء من دول مجاورة، مما يبرز حجم التحديات الإنسانية وأهمية دراسة الصراع في سياق الاستقرار الإقليمي.

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، مع توظيف مدخل إدارة الأزمات لتقييم جهود الوقاية والاحتواء والتسوية، وفهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الإقليمي.

المشكلة البحثية:

يشهد شرق الكونغو الديمقراطية صراعًا مركبًا يجمع بين الانقسامات الإثنية والتنافس على الموارد الطبيعية والتدخلات الإقليمية، ما جعله مصدر تهديد مباشر للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير هذا الصراع على الاستقرار الإقليمي خلال الفترة 2023 – 2025؟!

التساؤلات البحثية:

1. كيف تطورت مراحل الصراع في شرق الكونغو حتى عام 2025؟
2. ما دور الموارد الطبيعية في تغذية الصراع؟
3. ما أبرز التداعيات الداخلية والخارجية للصراع على الاستقرار الإقليمي؟
4. ما مدى فعالية الجهود الدولية والإقليمية في تسوية الصراع؟

الفرضية العلمية:

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن استمرار الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 2023 – 2025، وتداخل أبعاده الداخلية والخارجية، يفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمي ويعرقل فرص التسوية السلمية.

الأهداف:

1. تحليل تطور الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 2023–2025.
2. توضيح دور الموارد الطبيعية في تغذية الصراعات المسلحة في شرق الكونغو.
3. دراسة أثر الصراع على الاستقرار الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى.
4. تقييم مدى نجاح الجهود الإقليمية والدولية في تسوية الصراع.

© Sirte University 2025

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تقديم فهم شامل لديناميات الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على تأثير الموارد الطبيعية على النزاعات المسلحة وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي، إلى جانب الأبعاد الإنسانية الناتجة عن النزوح واللجوء.

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة لتحليل الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 2023–2025، مع إمكانية فهم الصراع كحالة فريدة ومعقدة، من خلال تتبع مراحله والأبعاد الإثنية وتأثير الموارد الطبيعية على تصاعده.

كما تستخدم الدراسة مدخل إدارة الأزمات لتقييم جهود الوقاية والاحتواء والتسوية، وإعادة البناء بعد التدخلات الإقليمية والدولية.

الحدود المكانية والزمنية:

المكانية: تركز الدراسة على شرق الكونغو الديمقراطية، مع دراسة تأثير الصراع على دول الجوار مثل رواندا، بوروندي، وأوغندا.

الزمنية: تمتد الدراسة من يناير 2023 حتى أغسطس 2025، وهي الفترة التي شهدت سيطرة حركة "إم-23" على مدينة غوما الاستراتيجية وتصاعد النزاع، بالإضافة إلى بدء مفاوضات قطر برعاية أمريكية.

الدراسات السابقة:

1. (حجاب، وآخرون، 2023)

ركزت الدراسة على الصراعات والحروب الإثنية في أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات، وتحليل أسبابها وآليات انتقالها بين الدول، مع استعراض حالات في أوغندا، رواندا، بوروندي، والكونغو الديمقراطية.

تفيد هذه الدراسة في توفير إطار لفهم ديناميات الصراع الإثني في شرق الكونغو وتأثيره على دول الجوار، مع التركيز على العلاقة بين النزاعات الإثنية والسيطرة على الموارد الطبيعية.

2. (حسين، وعبد الكريم، 2022)

تطرقت الدراسة إلى جذور الصراع في الكونغو من منظور إثني، مع التركيز على الخلفيات التاريخية والاقتصادية، وأدوار الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، والجهود المبذولة لتسوية الصراع.

تفيد هذه الدراسة في توضيح العلاقات الإثنية والسياسية وتأثيرها على النزاعات، خاصة فيما يتعلق بالميليشيات المحلية والتحولات الإقليمية قبل سيطرة حركة "إم-23" على المدن الحيوية.

3. (مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا SADC، 2016)

ركز التقرير على المبادرات الإقليمية والدولية لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الوساطات التي قادتها SADC، الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

تفيد هذه الدراسة في فهم فعالية جهود الوساطة السابقة، والتحديات التي واجهتها، ودور المبادرات الإقليمية في الحد من تصعيد الصراع، وهو أمر مفيد في تحليل عمليات التفاوض الحالية.

© Sirte University 2025

تقسيم الدراسة:

تتوزع الدراسة على أربعة مطالب رئيسية، بالإضافة إلى الخلاصة والتوصيات:

1. **المطلب الأول:** تطور مراحل الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى أغسطس 2025.
2. **المطلب الثاني:** دور الموارد الطبيعية في تغذية الصراع في شرق الكونغو.
3. **المطلب الثالث:** التداعيات الداخلية والخارجية للصراع في شرق الكونغو.
4. **المطلب الرابع:** الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تسوية الصراع.

المطلب الأول

تطور الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية حتى عام 2025

يُعَدّ صراع شرق الكونغو الديمقراطية من أكثر الصراعات دموية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ تشير التقديرات إلى مقتل نحو ستة ملايين شخص نتيجة المعارك المباشرة والانهيار الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالصراع. ويشهد الإقليم حالة من عدم الاستقرار المستمر منذ عقود، بعد تحوّله إلى بؤرة لصراعات مسلّحة متعددة، تنشط فيها جماعات محلية وإقليمية، ويُنظر إلى بعضها باعتبارها وكلاء لدول الجوار المتنافسة. (علي، 2023: 2).

تُعَدّ مقاطعات كيفو الشمالية والجنوبية وإيتوري مركز النزاع الرئيس، إذ تمتد على الحدود الشرقية للكونغو الديمقراطية مع أوغندا شمالًا، ورواندا وبوروندي شرقًا، وتنزانيا جنوبًا، ما يجعلها منطقة استراتيجية حيوية تشهد تداخلًا معقّدًا بين العوامل الداخلية والخارجية. ويعكس هذا التداخل المستمر للدوافع السياسية والإثنية على مدى عقود الطابع البنيوي المعقّد للصراع في شرق البلاد. (علي، 2023: 2)

منذ عام 1996، تحوّل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مسرح لصراعات معقّدة نتيجة التنافس الإثني والجيوسياسي بين الكونغو الديمقراطية وجيرانها الإقليميين مثل رواندا وأوغندا وبوروندي، إلى جانب نشاط جماعات مسلّحة متعددة. وقد أدّت هذه التوترات إلى مقتل نحو ستة ملايين شخص، وهو ما يجعل النزاع أحد أكثر الصراعات دموية في التاريخ الحديث، ويُبرز هشاشة الدولة وتشابك المصالح المحلية والإقليمية. (حجاب وآخرون، 2023: 521)

ويُعَدّ إقليم شرق الكونغو الديمقراطية من أكثر مناطق الصراع تعقيدًا في القارة الأفريقية، نتيجة التداخل المستمر بين العوامل السياسية والتاريخية والإثنية والاقتصادية. فمنذ الاستقلال عام 1960، عانت البلاد سلسلة من الانقلابات والصراعات الداخلية، كان أبرزها وصول موبوتو سيسي سيكو إلى السلطة، ثم اندلاع الحربين الكونغوليتين الأولى والثانية، اللتين شهدتا تدخلًا مباشرًا من أكثر من تسع دول أفريقية، ما دفع بعض الباحثين إلى وصفهما بـ "الحرب العالمية الأفريقية". (اليماني، 2025)

تعود جذور هذا التعقيد أيضًا إلى الحقبة الاستعمارية، حين خضعت البلاد لنظام استغلال قاسٍ خلال السيطرة البلجيكية، حيث اعتُبرت ملكية خاصة للملك ليوبولد الثاني، وأسست لهيمنة اقتصادية غير متوازنة وترك إرثًا طويل الأمد من العنف البنيوي. نتيجة لذلك، ظل شرق الكونغو حتى عام 2025 ساحة صراع مفتوحة ومعقدة تتقاطع فيها مختلف الأبعاد المحلية والإقليمية، وتستمر تداعياته على الأمن والاستقرار الإقليمي. (اليماني، 2025)

© Sirte University 2025

أدت موجات اللجوء والهجرة القادمة من دول الجوار، ولا سيما من رواندا وبوروندي، إلى تفاقم الوضع الأمني في شرق الكونغو الديمقراطية. فقد حملت هذه الموجات معها عناصر متهمة بالتورط في جرائم الإبادة الجماعية، الأمر الذي حول الإقليم إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية وصراع مسلح ممتد عبر الحدود.(الجزيرة نت، 2025)

ويرتبط هذا المشهد الراهن بجذور أعمق داخل المجتمع الكونغولي، حيث تمثل أحد أبرز عوامل الأزمة في التوترات الإثنية المتجذرة بين الجماعات السكانية المختلفة، وبالأخص بين التوتسي والهوتو. وقد جعل هذا الانقسام الإثني النزاع ذا طبيعة عابرة للحدود، بحيث تجاوز الإطار الداخلي ليأخذ بعدًا إقليميًا واسعًا.(الجزيرة نت، 2025)

أدى القانون الذي أصدره الرئيس موبوتو سيسي سيكو عام 1981، والذي اشترط لإثبات الجنسية أن يكون الانتماء إلى إحدى المجموعات الإثنية المقيمة في الكونغو منذ عام 1885، إلى تهميش فئات واسعة من السكان وحرمانها من الحقوق الأساسية. وقد عمق هذا القانون حالة الانقسام الداخلي، ورسخ الإقصاء على أسس إثنية. غير أن هذه الأزمة لم تكن وليدة تلك المرحلة وحدها، بل كانت جذورها تعود إلى الحقبة الاستعمارية البلجيكية. فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية سياسة تمييزية منحت بموجبها امتيازات خاصة لبعض الجماعات، مثل التوتسي، على حساب مكونات أخرى، وأسهم هذا التفضيل في خلق شروخ عميقة داخل البنية الاجتماعية، ما أرسى الأساس لاستمرار الصراع لاحقًا. (الجزيرة نت، 2025)

يظهر الوضع الأمني في شرق الكونغو الديمقراطية حالة معقدة تتجسد في الانتشار الواسع للجماعات المسلحة، الأمر الذي يعيق جهود الاستقرار ويعيد إنتاج الأزمة بصورة مستمرة. وقد تفاقمت حدة هذا المشهد نتيجة تبادل الاتهامات بين رواندا والكونغو بشأن دعم كل منهما لفصائل مسلّحة على أرض الواقع، بينما تتهم حركة "إم-23" الحكومة الكونغولية بالفشل في حماية التوتسي من اعتداءات جماعات الهوتو.

ويضم الإقليم أكثر من مئة جماعة مسلّحة، غير أن أبرزها يتمثل في أربع قوى رئيسية: القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)، التي تتكون أساسًا من مقاتلين من الهوتو وتعادي نفوذ التوتسي في رواندا؛ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (CNDP)، الذي انشق عنه لاحقًا حركة "إم-23" ذات الغالبية التوتسية؛ القوات الديمقراطية المتحالفة (ADF)، التي تُنسب إليها روابط بتنظيم داعش؛ وقوات CODECO ذات الدوافع الإثنية، والتي تنشط أساسًا في مقاطعة إيتوري.(نجم الدين، 2024)

أدى ضعف مؤسسات الدولة في الكونغو الديمقراطية إلى بروز اقتصاد غير رسمي يعتمد على تهريب الموارد الطبيعية، وهو ما وفّر مصدرًا رئيسيًا لتمويل الجماعات المسلحة وساهم في استمرار الصراع وتعقيده. وقد استفادت مليشيات محلية، وعلى رأسها حركة "إم- 23"، من هذا الوضع، خاصة مع تلقيها دعمًا مباشرًا من رواندا بذريعة حماية أمنها القومي. وترجع بداية هذه المرحلة إلى ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، حين نزحت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى شرق الكونغو، وكان من بينهم عناصر مسلّحة تابعة للنظام الرواندي السابق. وقد اعتبرت رواندا وجود هؤلاء تهديدًا مباشرًا لأمنها، فاتخذته مبررًا للتدخل العسكري في الكونغو ودعم حركات متمرّدة داخل أراضيها، الأمر الذي زاد من حدة التوتر في إقليمي شمال وجنوب كيفو. .(اليماني، 2025)

في مايو 1997، تمكن لوران ديزيريه كابيلا وأنصاره من السيطرة على العاصمة كينشاسا، مما أجبر الرئيس موبوتو

© Sirte University 2025

سيسي سيكو على الفرار، وتولى كابيلا السلطة معلنًا إعادة تسمية البلاد بـ "جمهورية الكونغو الديمقراطية". وقد جاء هذا التطور بعد فشل محاولات التفاوض مع النظام السابق وتراجع الدعم الدولي لموبوتو، وترجع جذور هذا النجاح العسكري إلى الحرب الأهلية الأولى التي اندلعت عام 1996 بقيادة القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو بقيادة كابيلا، والتي كانت تهدف إلى الإطاحة بنظام موبوتو. وقد تلقت هذه الحركة دعمًا مباشرًا من رواندا وأوغندا وأنغولا وبوروندي. وبرزت مبررات تدخل رواندا من خلال وجود عناصر من الهوتو في شرق الكونغو، التي نسبت إليها ارتكاب أعمال عنف ضد التوتسي ذوي الأصول الرواندية، بالإضافة إلى تنفيذ هجمات عبر الحدود على أراضي رواندا، بتواطؤ جزئي من نظام موبوتو. (الجزيرة نت، 2025)

انطلقت الحرب الكونغولية الثانية عام 1998 عندما تمردت مجموعات مسلّحة مدعومة من رواندا وأوغندا ضد نظام لوران كابيلا. وقد أدّى هذا التمرد إلى تدخل عدة دول أفريقية، وتحول النزاع إلى أوسع حرب شهدتها أفريقيا في العصر الحديث، مخلفًا أكثر من خمسة ملايين قتيل حتى عام 2003. وانتهت الحرب بعد وفاة لوران كابيلا الأب عام 2002، وتولى نجله جوزيف كابيلا حكم جمهورية الكونغو الديمقراطية، محاولًا إدارة الدولة وسط تبعات النزاع الكبير الذي ترك آثارًا سياسية وإنسانية واقتصادية واسعة.(بول ب، 2025)

رغم توقيع سلسلة من اتفاقيات السلام بين الكونغو وأوغندا ورواندا خلال الفترة 2002–2003، وتشكيل لجان الحقيقة والمصالحة، ونشر قوة دولية جديدة تحت مظلة الأمم المتحدة، استمر العنف والاشتباكات في شرق الكونغو الديمقراطية. وقد عكس ذلك هشاشة التسويات السياسية وعدم قدرتها على معالجة جذور الأزمة العميقة في الإقليم، وأفضت تلك الاتفاقيات إلى إنشاء حكومة انتقالية في كينشاسا برئاسة جوزيف كابيلا، في محاولة لتثبيت الاستقرار السياسي ومعالجة آثار النزاع الممتد.(الدخاخني، 2023)

ساهم بروز حركة 23 مارس "إم- 23" ذات الغالبية التوتسية في شرق الكونغو خلال عامي 2012 و2013 في تعقيد المشهد الأمني وزيادة حدة التوترات الإقليمية. وقد اتهمت السلطات الكونغولية رواندا بشكل متكرر بدعم هذه الحركة، ما جعل الاستقرار الإقليمي هشًّا وعرض جهود السلام للفشل. وكان جوزيف كابيلا قد تولى منصبه رسميًا عقب الانتخابات العامة التي أجريت عام 2006 بعد تأجيل طويل، إلا أن الصراع لم ينته، خاصة مع صعود حركة "إم- 23" كقوة عسكرية بارزة في شرق البلاد، مما أبقى النزاع محتدماً رغم محاولات الحكومة للسيطرة على الوضع.(الدخاخني، 2023)

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا جديدًا في الاشتباكات، خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عام 2023، وسط موجات نزوح قسري تجاوزت سبعة ملايين شخص. ولا يزال شرق الكونغو يمثل بؤرة نزاع مستمرة، نتيجة هشاشة مؤسسات الدولة، وتعقيدات الدور الخارجي، بالإضافة إلى الإرث الطويل للصراعات الإثنية والمصالح الاقتصادية المتضاربة في الإقليم.(الدخاخني، 2023)

في مطلع عام 2025، سقطت مدينة غوما الحيوية بيد حركة "إم- 23" بعد انسحاب الجيش الكونغولي وغالبية قوات حفظ السلام، ما شكّل عمليًا تسليماً للمدينة. وقد وصفت الحكومة الكونغولية هذا التقدم بأنه إعلان حرب رسمي، نظرًا للدعم المباشر الذي تلقته الحركة من قوات رواندية، واندلعت المواجهات المسلحة بين الجيش الكونغولي وحركة "إم- 23" بعد أن قدمت رواندا دعمًا مباشرًا للحركة عبر آلاف الجنود، مما أسهم في تعزيز قدراتها العسكرية

© Sirte University 2025

والسيطرة على مناطق استراتيجية في شرق البلاد. (رويترز، 2025)

يواجه حاليًا أكثر من 21 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطر المجاعة وانعدام الخدمات الصحية الأساسية، بينما يضطر نحو مليون شخص لطلب اللجوء خارج البلاد. ويجعل هذا الوضع الكونغو إحدى أخطر الأزمات الإنسانية في العالم، نتيجة استمرار الصراع وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية الواسعة. (مركز العمل الوقائي، 2022)

يُظهر مسار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ اندلاع الحرب الأولى عام 1996 وحتى عام 2025 تحول النزاع من مواجهات داخلية مسلحة إلى صراع معقد متعدد المستويات تتشابك فيه العوامل الإثنية والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود مع التدخلات الإقليمية والدولية.

وقد أدى هذا التعقيد إلى استمرار حالة اللااستقرار، وتغذية شبكات تهريب الموارد وتحالفات المصالح المختلفة، ما يجعل الوصول إلى حل دائم للصراع غير ممكن دون معالجة البنى الاقتصادية والسياسية التي تستفيد من استمراره.

المطلب الثاني

دور الموارد الطبيعية في تغذية الصراع شرق الكونغو

تزخر جمهورية الكونغو الديمقراطية بموارد طبيعية هائلة تُقدّر قيمتها بنحو 24 تريليون دولار، غير أن الأوضاع السياسية والأمنية الهشة حالت دون استغلالها بالشكل الأمثل. ويُعَدّ الألماس من أبرز هذه الموارد، حيث تحتل البلاد المرتبة الثانية عالميًا بعد روسيا في حجم الإنتاج، إلا أن جزءًا كبيرًا منه يتم استخراجه بطرق غير شرعية نتيجة سيطرة المتمردين على مناطق التعدين، بينما تظل الحصة الرسمية للحكومة محدودة جدًا. (حسين، وعبد الكريم، 2022)

كما تمتلك الكونغو الديمقراطية نحو 80% من الاحتياطي العالمي المكتشف من معدن الكولتان، الذي يُستخدم في الصناعات التكنولوجية الحديثة كالهواتف المحمولة والحواسيب. وتتركز مناجمه في شرق البلاد، وهي منطقة مضطربة سياسيًا وأمنيًا، وتشير تقارير أممية إلى اتهام رواندا بتهريب كميات كبيرة منه وبيعها بطرق غير قانونية، ما يعكس الارتباط الوثيق بين الثروات المعدنية واستمرار الصراع في المنطقة. (حسين، وعبد الكريم، 2022)

أدت المنافسة على مواقع التعدين الحرفي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تصاعد أعمال العنف والنهب من قبل الجماعات المسلحة، خاصة مع ارتفاع أسعار المعادن عالميًا. ويرجع هذا الصراع أساسًا إلى وفرة الموارد المعدنية في الإقليم، مثل الذهب والكولتان والماس والقصدير، التي جعلت السيطرة على هذه المواقع مصدر قوة اقتصادية واستراتيجية للجماعات المتنازعة. (Birschoten, 2020)

تحولت الثروات المعدنية في شرق الكونغو الديمقراطية إلى مصدر تمويل مباشر للصراعات المحلية، إذ تشير التقديرات إلى وجود عناصر مسلحة في أكثر من نصف مناطق التعدين الحرفي، ما زاد من حدة الصراعات على الأرض. في المقابل، لم تتأثر مواقع التعدين الصناعي بنفس القدر، نظرًا لقدرة الشركات على حماية مصالحها باستخدام الأمن الخاص والجيش الكونغولي، مما ساهم في تقليل حدة المواجهات المسلحة في تلك المناطق. (Birschoten, 2020)

أطال استمرار تهريب الموارد المعدنية في شرق الكونغو أمد العنف وأضعف الاستقرار والتنمية، إذ استفادت الجماعات المسلحة والمليشيات، وأحيانًا التنظيمات الإرهابية، من هذه الثروات في تمويل عملياتها العسكرية. ورغم المبادرات الدولية والإقليمية المكثفة لمكافحة التجارة غير المشروعة، لا يزال

© Sirte University 2025

التهريب مستمرًا، مدعومًا بتواطؤ بعض النخب السياسية وارتفاع الطلب العالمي على المعادن النادرة. وتشير التقديرات إلى أن نحو 98% من إنتاج الذهب يتم تهريبه عبر قنوات غير قانونية إلى أسواق آسيوية وعربية وغربية، ما يحرم الدولة من إيرادات تنموية مهمة ويعزز الفوضى الاقتصادية والإقليمية. (سبياستيان، 2016)

أدت الموارد الطبيعية في الكونغو إلى استمرار الصراع بدلاً من أن تكون أداة للتنمية والسلام، إذ تكشف التجربة عن ضعف الهيكل المؤسسي المحلي وعدم قدرة الدولة على متابعة المناجم وتنفيذ إجراءات التتبع والمساءلة. ورغم الجهود الإقليمية والدولية للحد من تهريب المعادن، بما في ذلك قيود قانون "دود–فرانك" الأمريكي الذي يمنع استيراد المعادن المرتبطة بالنشاطات المسلحة، دفعت هذه القيود بعض الشركات الدولية للانسحاب من السوق الكونغولية، مما زاد من عزلة البلاد اقتصاديًا وقلل فرص تطوير تجارة قانونية مسؤولة. وتشير هذه الحالة إلى أن نقص التمويل المؤسسي والغياب الفعلي للرقابة المحلية يجعلان الموارد الطبيعية عاملاً مركزيًا في استمرار الصراع بدلاً من دعم الاستقرار والتنمية.(مجموعة الأزمات الدولية، 2021)

أدت عمليات تهريب المعادن في شرق الكونغو الديمقراطية إلى تعطيل التعدين الرسمي وإضعاف الاقتصاد والأمن، حيث تمثل هذه التجارة غير القانونية أحد أهم عوامل استمرار الصراع وتعميق الأزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. وتفتقر الحكومة المركزية إلى القدرة على السيطرة على هذه العمليات، بينما تتولى جماعات مسلحة مثل حركة "إم–23" تهريب كميات كبيرة من الكولتان إلى رواندا، حيث يختلط المعدن المهرب بالمعادن المشروعة عالميًا، ما يحرم الدولة من الإيرادات. وتشير التقارير إلى تورط رواندا في تقديم تسهيلات ضريبية وإعادة تصدير المعادن بعد منحها صفة منتج رواندي مع شرط تحقيق قيمة مضافة بنسبة 30%، مما يعزز الفوضى ويغذي الصراع. (مجموعة الأزمات الدولية، 2021)

ساهم استغلال وتهريب الموارد الطبيعية في شرق الكونغو الديمقراطية، خاصة الذهب والكاسيتيريت، في تعزيز قدرة حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) على تمويل أنشطتها المسلحة واستمرار عملياتها العسكرية. وتدير الحركة شبكات مالية ولوجستية تمتد عبر أوروبا وأفريقيا، بينما تحصل على الأسلحة من مصادر متعددة، بما في ذلك الجيش الكونغولي نفسه وشحنات غير نظامية من دول مثل كوريا الشمالية والسودان. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الحركة تستخرج المعادن من إقليمي شمال وجنوب كيفو، وتبيعها عبر شبكات تجارية تمتد إلى دول مثل أوغندا وبوروندي والإمارات، كما تصل بعض هذه المواد إلى شركات دولية للصهر في ماليزيا وتايلاند، مما يعزز استمرار الصراع وتمويله.(الأمم المتحدة، 2009)

أدى استيلاء حركة "إم– 23" المدعومة من رواندا على مدينة غوما، عاصمة إقليم شمال كيفو الغني بالمعادن، في 28 يناير 2025، إلى تعزيز سيطرتها على المناجم الكبرى، بما في ذلك أكبر منجم كولتان قرب بلدة روبايا، والذي يدر أرباحًا تُقدّر بحوالي 300,000 دولار شهريًا. ويغذي هذا الاستيلاء الصراع المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ يرتبط النزاع بشكل مباشر بالثروات المعدنية، خاصة الكولتان المستخدم في صناعة الإلكترونيات، والذي يتم تهريبه إلى رواندا. وتشير التقارير إلى وجود قوات رواندية ضمن صفوف حركة "إم– 23" ، بينما ينفي الرئيس الرواندي بول كاغامي أي ضلوع مباشر لبلاده في تهريب الكولتان أو المشاركة العسكرية. (موكيو، 2025)

أدى انسحاب العديد من الشركات الأجنبية، لا سيما الصينية، من مواقع التعدين في شرق الكونغو نتيجة تصاعد

© Sirte University 2025

الهجمات على هذه المواقع، إلى فقدان آلاف العمال المحليين مصادر دخلهم الأساسية، مما زاد من معدلات الفقر والبطالة في المناطق المتضررة. كما تراجع النشاط الاقتصادي في المجتمعات الريفية المحيطة وتدهورت الخدمات الاجتماعية بسبب غياب التمويل الذي كانت توفره الشركات عبر برامج المسؤولية الاجتماعية. وقد ساهم هذا الانسحاب في تفاقم الوضع الإنساني ودفع بعض السكان نحو الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي أو اللجوء القسري. (فضل، 2025)

لم تسهم وفرة الموارد الطبيعية في شرق الكونغو الديمقراطية في تعزيز التنمية، بل تحولت إلى عامل يغذي الصراعات المسلحة. فقد شكلت المعادن النادرة حافزًا رئيسيًا لتدخلات فاعلين محليين ودوليين، مستفيدين من ضعف الدولة وتفكك مؤسساتها. واستمرار غياب الشفافية والرقابة على قطاع التعدين أدى إلى ترسيخ اقتصاد الحرب بدلًا من اقتصاد السلام. وبناءً على ذلك، لا يمكن تحقيق حل الصراع دون إعادة هيكلة إدارة الموارد وربطها بالعدالة الاجتماعية والتنمية المحلية، إذ أن القضية ليست في امتلاك الموارد فقط، بل فيمن يديرها ومن يستفيد منها.

المطلب الثالث

التداعيات الداخلية والخارجية للصراع في شرق الكونغو

لقد أدت تراكمات الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفشي الأزمات الإنسانية بصورة كارثية، تجسدت في نزوح ملايين المدنيين، وانتشار الأوبئة، وارتفاع معدلات الجوع نتيجة لانهيار شبه كامل للبنية التحتية وغياب الخدمات الأساسية. هذه التداعيات لم تكن سوى حصيلة مباشرة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تكررت على مدار العقود الماضية، منذ تسعينيات القرن العشرين، في ظل نزاع معقد تتشابك فيه القوى المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية. (اليماني، 2025).

ويكشف الوضع الإنساني في شرق الكونغو عن حجم المأساة المستمرة، إذ يعاني ملايين النازحين من نقص الغذاء والمأوى والخدمات الصحية، ويقيمون في ظروف هشة تتفاقم بفعل تصاعد العنف بين القوات الحكومية وحركة "إم-23"، إلى جانب جماعات مسلحة أخرى. هذا المشهد لم يقتصر على الداخل فحسب، بل امتد إقليميًا ليشكل عبئًا على دول الجوار، مثل رواندا وأوغندا، التي تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين رغم ما تواجهه هي الأخرى من أزمات اقتصادية وأمنية. وقد تحولت بعض المخيمات إلى بؤر توظيف سياسي وأمني، ما ضاعف من محنة اللاجئين وفاقم التوترات الإقليمية. (اليماني، 2025)

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ مطلع عام 2024 نزوحًا داخليًا يقارب 358 ألف شخص، جاء أكثر من 80% منهم نتيجة تصاعد الأعمال القتالية بين الجيش والجماعات المسلحة. وتشير تقارير حديثة إلى أن الانتهاكات ضد الأطفال ارتفعت بنسبة تتجاوز 30% خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، وهو ما يعكس تفاقم حدة الصراع. وعلى الصعيد الإنساني، يواجه نحو 23,4 مليون فرد خطر انعدام الأمن الغذائي، فيما يسعى ما يقارب 1,1 مليون كونغولي للحصول على اللجوء خارج البلاد. إن هذه المؤشرات مجتمعة تجعل من الأزمة الكونغولية واحدة من أكثر الأزمات حدة على المستوى العالمي، سواء من حيث حجم النازحين أو خطورة الأوضاع الإنسانية. (مركز العمل الوقائي، 2022)

تفاقمت معاناة النساء في مناطق شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة الارتفاع الكبير في حالات العنف الجنسي، وذلك في ظل غياب شبه كامل لبرامج الحماية والرعاية الطبية. كما أدى القصف العشوائي في مدينة "غوما" إلى تدمير المرافق الصحية، وأسفر عن مقتل وإصابة المئات من

© Sirte University 2025

المدنيين خلال أيام قليلة في فبراير 2025. (أكرم، 2025)

مع تصاعد أعداد النازحين وتدمير البنية التحتية الصحية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواجه البلاد أزمة صحية خطيرة، حيث تنتشر الأمراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا والحصبة بسرعة، مما يهدد حياة آلاف المدنيين. وفي الوقت نفسه، تعاني المستشفيات من الاكتظاظ ونقص الموارد، الأمر الذي قد يؤدي إلى كارثة إنسانية في حال عدم اتخاذ إجراءات فعالة. (أكرم، 2025)

يستمر النزوح القسري في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال عام 2025، مما يزيد من حدة الأزمة الإنسانية. ويواجه نحو 27 مليون شخص خطر نقص الخدمات الأساسية والمساعدات الغذائية، في ظل استمرار الصراع المسلح وتدهور البنية التحتية. كما يعاني النظام الصحي من أعباء كبيرة بسبب انتشار وباء الجدري المائي وتفشي أمراض أخرى، مما يفاقم معاناة السكان ويضع ضغوطًا إضافية على قدرة الدولة على الاستجابة. (همام، 2025)

في أبريل 2024، سيطرت حركة"إم- 23" على بلدة روبايا ومنجمها الاستراتيجي للكولتان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتصبح هذه الموارد بمثابة مصدر تمويل رئيسي للحركة بعائدات تقدر بحوالي 800 ألف دولار شهريًا. وقد أدى هذا التمويل غير القانوني إلى تصاعد عمليات تهريب المعادن عبر الحدود، خاصة إلى رواندا، التي تواجه اتهامات متكررة من قبل الأمم المتحدة بإعادة تصدير المعادن على أنها محلية، وأسفر ذلك عن نشوء شبكة دولية من الفاعلين المستفيدين من تجارة المعادن الصراعية. (تولولد، 2025).

امتد تأثير الصراع في شرق الكونغو ليطال سلاسل التوريد العالمية، حيث قامت حكومة الكونغو بتقديم دعاوى قانونية ضد شركات كبرى مثل شركة أبل، متهمة إياها بالاستفادة من معادن تم استخراجها بطرق غير قانونية. ورغم الجهود الدولية، بما في ذلك تشريعات مثل قانون دود-فرانك للحد من تداول هذه المعادن، فإن فعالية هذه المبادرات لا تزال محدودة. وفي ظل غياب الرقابة الفعلية للدولة، يستمر تهريب الموارد، ما يعزز الصراعات ويكشف عن محدودية الآليات الدولية في تنظيم الأسواق العالمية ومنع استغلال الأزمات لأغراض اقتصادية خارجية. (شانكار، 2024)

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نحو 73.5% من سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية، البالغ عددهم حوالي 102 مليون نسمة، يعيشون تحت خط الفقر (أقل من 2.15 دولار يوميًا)، في حين لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 630 دولارًا سنويًا، ما يعكس فجوة تنموية كبيرة بين الثروة المتاحة والصراع المسلح. وقد انعكس العنف وتصاعد الاشتباكات المسلحة منذ نوفمبر 2021، خصوصًا نشاط حركة "إم- 23"، على تعطيل مشاريع التنمية واستنزاف الموارد الطبيعية من قبل الفاعلين المحليين والدوليين، دون أن يحقق ذلك أي تأثير إيجابي ملموس على مستوى معيشة السكان. (البنك الدولي، 2025)

أدى دخول الشركات الصينية إلى قطاع التعدين في الكونغو الديمقراطية، مع دعم بعض النخب المحلية، إلى تحويل البلاد إلى ساحة تنافس اقتصادي عالمي تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية مع الصراع المسلح. وقد جاء هذا التوسع نتيجة لقانون التعدين لعام 2002 وبرامج الخصخصة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، والتي سمحت للشركات الأجنبية، لا سيما الصينية، بالدخول بشكل واسع والسيطرة على معظم مناجم النحاس وأغلب مواقع التعدين. وتمكنت الصين من تحقيق نفوذ كبير في أسواق المعادن الضرورية للصناعات

© Sirte University 2025

التكنولوجية والطاقة النظيفة، مما جعل للصراع في شرق البلاد أبعادًا جيوسياسية واضحة. (عزت، 2025)

لا يقتصر الصراع في شرق الكونغو على أبعاده الداخلية فحسب، بل يتعداه إلى مستوى دولي أوسع، إذ تتداخل فيه مصالح اقتصادية واستراتيجية مرتبطة بالتحولات التكنولوجية والاقتصاد العالمي. وتختلف أدوات القوتين العالميتين في هذا السباق؛ فبينما تركز الولايات المتحدة على الضغط السياسي لتعزيز نفوذها، تعتمد الصين على استثمارات اقتصادية واسعة لا ترتبط بشروط سياسية، مستفيدة من حضورها المكثف في قطاع التعدين. بالمقابل، يبقى حضور واشنطن محدودًا نسبيًا بسبب اعتمادها على موارد محلية محدودة، ما يثير المخاوف من تفوق النفوذ الصيني في سوق المعادن الحيوية. (عزت، 2025)

أدى استمرار الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحول بوروندي من دولة ذات حضور محدود إلى فاعل عسكري مباشر في الإقليم، فقد أرسلت وحدات عسكرية ونفذت عمليات أحادية الجانب استهدفت جماعات معارضة لنظامها، مما أدى إلى اشتباكات مع القوات الكونغولية وفصائل مسلحة مدعومة من رواندا، رغم نفي إطار قوة شرق أفريقيا لأي تدخل رسمي لبوروندي. (اليماني، 2025)

أدى التداخل المعقد للصراعات في شرق الكونغو إلى بيئة استراتيجية مضطربة، حيث تدار الصراعات غالبًا عبر وكلاء محليين يمثلون مصالح رواندا وأوغندا وبوروندي. ففي حين يتهم نظام كيغالي بدعم حركة "إم- 23"، تعمل أوغندا على تنسيق عمليات جماعة ADF مع القوات الكونغولية، وتسعى بوروندي للسيطرة على جماعات تهدد استقرارها الداخلي. هذا التنافس الإقليمي غير المباشر يزيد من صعوبة تنفيذ المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تسوية النزاع وإعادة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. (اليماني، 2025)

لم يعد الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية مجرد نزاع داخلي، بل أصبح قضية إقليمية ودولية معقدة. فقد ساهمت هشاشة الدولة والانقسامات الإثنية في تأجيج النزاع، فيما أدت التدخلات الخارجية واستغلال الثروات المعدنية إلى تعقيد الأزمة بشكل أكبر. هذه الديناميات خلقت أزمة إنسانية ومؤسساتية، وأسفرت على الصعيد الإقليمي عن توترات مستمرة بين الدول المجاورة، مما جعل الكونغو الديمقراطية ساحة مفتوحة للتنافس الدولي.

المطلب الرابع

الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تسوية الصراع

برزت مجموعة دول شرق أفريقيا (EAC) كجهة إقليمية أكثر فاعلية في جهود حفظ السلام بجمهورية الكونغو الديمقراطية مقارنة بمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC). ويعزى هذا التفوق أساساً إلى قرب دول (EAC) جغرافياً من مناطق الصراع وارتباط مصالحها مباشرة بالأمن والاستقرار، لا سيما بالنسبة لأوغندا ورواندا وكينيا، التي تعتبر مناطق شرق الكونغو تهديداً لأمنها القومي ومجالاً اقتصادياً حيوياً. وقد مكن هذا القرب الجغرافي والدافع الأمني دول (EAC) من الانتشار السريع وتنسيق التدخلات العسكرية والدبلوماسية بشكل متزامن، في حين شهد تدخل (SADC) بطء وتردداً نتيجة الانقسامات السياسية الداخلية وتباين المصالح بين الدول الأعضاء، ما حدّ من فعالية جهودها الإقليمية في إدارة الصراع. (Africavoice, n.d)

واجهت قوات (SADC) صعوبات لوجستية ونقصاً في التنسيق، مما حدّ من تأثيرها الميداني، بينما نجحت قوة شرق

© Sirte University 2025

أفريقيا المشتركة في تحقيق نتائج أفضل من خلال اعتماد استراتيجية مزدوجة تجمع بين الانفتاح الدبلوماسي والحضور العسكري. إذ تحركت وحداتها بسرعة إلى مناطق التوتر مثل غوما وروتشورو مع بدء العمليات في أواخر عام 2022. كما لعبت قيادة كينيا دور الوساطة والتواصل مع الجماعات المسلحة، ما ساهم في تحقيق تهدئة نسبية دون انزلاق البلاد في مواجهات واسعة، وهو ما فشلت فيه مقاربة (SADC) المعتمدة على الأسلوب العسكري التقليدي. (Africavoice, n.d)

على الرغم من الجهود المبذولة لإرساء هدنة، ظل الوضع السياسي الداخلي في كينشاسا متوتراً، إذ يواجه الرئيس فيليكس تشيسيكيدي ضغوطاً سياسية متصاعدة، بينما حاولت المعارضة استغلال التمرد المسلح لتحقيق مكاسب سياسية. وفي هذا السياق، برزت الوساطة القطرية في أبريل 2025 كعامل أساسي في التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الحكومة وتحالف شرق الكونغو (AFC) المرتبط بحركة "إم-23"، مسهماً في وضع أول مؤشر عملي نحو وقف إطلاق النار في المناطق المتأثرة بالنزاع. (وزارة الخارجية القطرية، 2025).

تهدف الخطوة التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في أبريل 2025، بدعم أمريكي، إلى الحد من حدة الصراعات المسلحة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال إعلان مبادئ أُبرم في واشنطن للتوصل إلى اتفاق سلام مبدئي كان من المقرر مناقشته في مطلع مايو من العام نفسه. وقد رافقت هذه المبادرة جهود رئاسية لتوظيف الثروات المعدنية الضخمة في البلاد، حيث قدم الرئيس فيليكس تشيسيكيدي تسهيلات تتيح للولايات المتحدة الوصول إلى هذه الموارد مع إشراف أمني وإداري على مجريات المحادثات، ما يعكس سعي الأطراف إلى إدارة الصراع بشكل استراتيجي وتقليل التداعيات السلبية على المنطقة. (Conducivespre.org, 2025)

حذر العديد من المراقبين من أن التدخل الأمريكي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد يقتصر على تعزيز النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة، دون أن يسهم بشكل فعلي في ترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة، خاصة في ظل أولوية واشنطن لمصالحها الجيو-اقتصادية على حساب الاحتياجات التنموية المحلية والمطالب المجتمعية. (Conducivespre.org, 2025)

غداة غياب الرئيس فيليكس تشيسيكيدي عن القمة الطارئة الرابعة والعشرين لمجموعة شرق أفريقيا في يناير 2025، مفضلاً متابعة جهود الوساطة عبر أنغولا، ارتفعت المخاوف بشأن فعالية الوساطة الإقليمية في الكونغو الديمقراطية. فقد أدى استيلاء مقاتلي حركة "إم- 23" على مدينة غوما إلى تصاعد التوترات الأمنية، وسط اتهامات متبادلة بين كينشاسا ورواندا بدعم التمرد. وعليه، اتجهت الحكومة الكونغولية نحو تعزيز تعاونها مع تكتلات أخرى مثل "سادك"، في محاولة للتعويض عن محدودية تأثير المجموعة الإقليمية في احتواء الأزمة. (Agnes, 2025)

تعكس التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هشاشة الأمن المحلي وتعقيد المشهد الإقليمي، خاصة بعد ورود تقارير عن مشاركة مرتزقة أجانب يُرجح أنهم رومانيون في صفوف القوات الحكومية، ما يعكس فقدان الثقة بالمؤسسات العسكرية الوطنية. وقد أسهمت الاتصالات بين الرئيس الكيني ونظيره الفرنسي في زيادة المخاوف بشأن توسع النفوذ الخارجي في الصراعات الأفريقية. ويؤكد هذا الوضع أن اللجوء إلى شركات أمنية خاصة لتعويض قصور الجيوش الوطنية يعمق التحديات الأمنية ويزيد من الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، مما يضيف طبقة

© Sirte University 2025

جديدة من التعقيد إلى إدارة الأزمة الدولية والإقليمية. (Agnes, 2025)

في عام 2025، شهدت الاستجابة الدولية لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدراً من الفتور نتيجة تحول أولويات القوى الكبرى نحو مصالحها الاقتصادية، لا سيما المعادن الحيوية مثل الكوبالت. فقد دعمت الصين موقف الكونغو بشكل غير مباشر دون تدخل عسكري مباشر، بينما تردد الاتحاد الأوروبي في اتخاذ خطوات حاسمة ضد رواندا بسبب المصالح التجارية والانقسامات الداخلية. في المقابل، اتجهت الولايات المتحدة إلى صفقات استراتيجية تمنحها امتيازات التعدين مقابل تقديم الدعم، مع تقارير عن استعانة الكونغو بشركات أمنية خاصة لتعزيز قدراتها، ما يعكس تراجع الاهتمام بالحلول الإنسانية لصالح ترتيبات تخدم النفوذ والسيطرة على الموارد الطبيعية. (Georgetown Security Studies Review, 2023)

في 26 يناير 2025، شدد مجلس الأمن الدولي على احترام سيادة واستقلال الأراضي الكونغولية، داعياً إلى انسحاب القوات الأجنبية ووقف فوري لهجمات حركة "إم- 23" المدعومة من رواندا، وذلك خلال جلسة طارئة ناقشت تصاعد الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تصاعد بشكل خاص مع تقدم الحركة السريع نحو مدينة غوما. (المملكة المتحدة، 2025)

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش القوات الرواندية إلى الانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية ووقف أي دعم قتالي لحركة "إم- 23"، التي كانت تتقدم نحو المدينة الرئيسية في شرق البلاد. (الجزيرة نت، 2025)

أدانت دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي التصعيد العسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، معتبرةً أنه انتهاك لسيادة الدولة، ودعت إلى إنهاء أي دعم خارجي لحركة "إم- 23". كما طالبت رواندا بسحب قواتها ووقف أي دعم للميليشيا فوراً، في خطوة تهدف إلى تعزيز حماية المدنيين وضمان الاستقرار الإقليمي.(بير، 2025)

أعربت وزارة الخارجية الأمريكية، ممثلة بوزيرها ماركو روبيو، عن قلقها البالغ إزاء الهجوم الذي شنته ميليشيات "إم- 23" على مدينة غوما، مؤكدة التزام الولايات المتحدة بمبدأ سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين. وفي المقابل، اتخذت المملكة المتحدة موقفاً مماثلاً من خلال التأكيد على احترام القانون الدولي ورفض أي انتهاكات موجهة ضد السكان المدنيين. كما دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى انسحاب القوات الرواندية ووقف إطلاق النار، مشدداً على أهمية التزام الاتحاد الأفريقي بالاتفاقيات السابقة لضمان تثبيت الاستقرار الإقليمي واحتواء تصاعد النزاع في شرق البلاد. (Washington post, 2025)

رغم استمرار التحديات البنيوية ومستوى الثقة المتراجع بين الأطراف، شكل عام 2025 نقطة تحول نوعية في مسار الصراع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد شهدت المنطقة تفعيل أدوات دبلوماسية مباشرة ومبادرات متعددة الأطراف، أبرزها رعاية الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاقية السلام بين رواندا والكونغو الديمقراطية، والتي توجت بتشكيل لجنة إشرافية مشتركة في واشنطن. وتمثل هذه اللجنة خطوة غير مسبوقة تعكس استعداد الطرفين للانخراط في آلية رقابية فعالة لضمان تنفيذ بنود الاتفاق والالتزام بها. (Okafor, 2025)

يشير عام 2025 إلى بداية واعدة لمسار استقرار طويل الأمد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من بقاء جذور الصراع، لا سيما التوترات الإقليمية مع أوغندا. وقد ساهمت الوساطة الدولية، وفي مقدمتها جهود الولايات

© Sirte University 2025

المتحدة، في تعزيز فرص الحل السياسي، مما يبرز الدور الحاسم للتعاون الإقليمي والدولي المشترك كمدخل فعال لاحتواء النزاع وتحقيق سلام مستدام. (Okafor, 2025)

ورغم محاولات التسوية ومبادرات الوساطة الإقليمية والدولية، يظل تنفيذ أي اتفاق تحدياً كبيراً في شرق الكونغو الديمقراطية. فقد تم التوصل إلى اتفاق تسوية أولي بين الحكومة الكونغولية ورواندا في واشنطن خلال منتصف العام، وجرت على أساسه محادثات سلام بين حركة "إم-23" والحكومة الكونغولية في الدوحة خلال شهر يوليو، وكان من المقرر توقيع الاتفاق النهائي في 18 أغسطس 2025. ومع ذلك، فشلت العملية نتيجة اتهامات الحركة للحكومة بعدم الالتزام بوقف إطلاق النار وعدم الإفراج عن الأسرى المتفق عليهم.

يعكس هذا الفشل هشاشة الثقة بين الأطراف ويبرز تعقيد المشهد السياسي والنزاعي، حيث تتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية أحياناً لتعوق التنفيذ الفعلي للاتفاقات، ويؤكد الواقع أن نجاح أي تسوية نهائية يتطلب التزاماً حقيقياً من الأطراف، وآليات رقابية فعالة، ودعماً دولياً يركز على تحقيق السلام والاستقرار المستدام بدلاً من تعزيز النفوذ أو المصالح الاقتصادية.

الخلاصة:

تشير الدراسة إلى أن الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية خلال الفترة 2023–2025 صراع متعدد الأبعاد، يجمع بين السياسي والاقتصادي والإثني، مع تدخلات إقليمية ودولية معقدة.

يُشير التحليل التاريخي للصراع إلى أن جذوره إثنية، حيث بدأ الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا، ثم انتقل إلى شرق الكونغو، ما أدى إلى تشكيل ميليشيات أبرزها حركة "إم-23"، والتي وجدت في السيطرة على المعادن الحيوية مصدرًا رئيسيًا للثروة وتمويل قواتها العسكرية، وبالتالي استمرار النزاع وتعقيد فرص التسوية السلمية.

توصلت الدراسة إلى أن حركة "إم-23" المدعومة من رواندا، التي سيطرت على مدن استراتيجية، لعبت دورًا محوريًا في تصعيد النزاع واستمرار الأعمال العدائية، مع فشل الوساطات الدولية والإقليمية، بما فيها الوساطة القطرية برعاية أمريكية، في فرض التزامات ملموسة.

أهم النتائج:

1. البعد الإنساني للصراع:

أدى الصراع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نزوح داخلي واسع النطاق تجاوز سبعة ملايين شخص، ما تسبب في أزمة إنسانية متفاقمة تشمل انتشار الأمراض المعدية وانعدام الأمن الغذائي. كما استمرت انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك التجنيد القسري للأطفال واستغلالهم في الصراعات المسلحة، ما يعكس هشاشة مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الأساسية.

2. البعد الإقليمي والدولي للصراع:

تدخلت رواندا بشكل مباشر لدعم حركة "إم-23"، بحجة حماية أمنها القومي، ما أدى إلى تعقيد الأزمة وتراجع فعالية الوساطات متعددة الأطراف. يعكس هذا البعد التداخل بين المصالح الإقليمية والدولية والصراعات الداخلية، ويبرز محدودية قدرة الآليات الإقليمية على إدارة الصراعات بفاعلية.

© Sirte University 2025

3. فشل التسويات السابقة:

الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاق المبرم في واشنطن، لم تُلتزم بها الأطراف المتصارعة، واستمرار سيطرتها على المدن الحيوية أعاق أي تقدم نحو السلام المستدام. يشير هذا الفشل إلى غياب آليات فعالة لمراقبة التنفيذ والضغط على الأطراف، مما يزيد من طول أمد النزاع ويضاعف تكلفة الأزمة الإنسانية والسياسية.

4. البعد الاقتصادي الحربي للصراع:

تعتمد حركة "إم-23" على استغلال المعادن الحيوية مثل الكولتان والكوبالت والذهب لتمويل عملياتها العسكرية، مما يوفر تمويلاً مستداماً ويطيل أمد الصراع. في المقابل، يعاني السكان المحليون من النزوح، والعمل القسري، وانتهاكات حقوق الإنسان، ما يوضح العلاقة المباشرة بين السيطرة على الموارد الطبيعية والقدرة على استدامة العمليات العسكرية.

التوصيات:

1. تعزيز المراقبة الدولية والإقليمية:

- تشكيل لجنة متعددة الأطراف لمتابعة الالتزام بوقف إطلاق النار.
- نشر مراقبين مستقلين في المناطق الساخنة لضمان احترام الاتفاقيات.

2. إدارة الموارد الطبيعية بشفافية:

- وضع نظام تتبع للمعادن الحيوية وفرض عقوبات على الشبكات التي تمول الجماعات المسلحة.
- دعم برامج التنمية المحلية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الحربي.

3. تعزيز جهود الوساطة الإقليمية والدولية:

- إعادة تفعيل آليات المفاوضات متعددة الأطراف وضمان التزام الدول المعنية، خصوصًا دول الجوار الإقليمي، للحد من تأثير الأطراف الخارجية على الصراع.
- الاستفادة من تجارب مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا (SADC)، الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي في الوساطة.

4. تعزيز آليات العدالة والمساءلة:

- إنشاء محاكم خاصة أو لجان تحقيق لملاحقة مرتكبي الانتهاكات ضد المدنيين.
- دعم البرامج الدولية لمراقبة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات لتعزيز المساءلة.
- إدماج مجتمعات الصراع في برامج المصالحة الوطنية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أكرم، مرام (2025)، الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية: من الجمود إلى التحديات، مركز شاف للتحليل والأزمات والدراسات المستقبلية – وحدة الدراسات الأفريقية، 14 فبراير، تاريخ الاطلاع 2025/9/2.
https://shafcenter.org
- الأمم المتحدة (2009)، شبكات تهريب المعادن والأسلحة العالمية وتغذية الصراع في الكونغو الديمقراطية، تقرير الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، 7 ديسمبر. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/2:

© Sirte University 2025

https://news.un.org/ar/story/2009/12/1156521

- الجزيرة نت (2025)، الأمين العام للأمم المتحدة يدعو القوات الرواندية إلى مغادرة الكونغو الديمقراطية في الوقت الذي يواصل فيه المتمردون هجومهم"، 26 يناير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/3:

https://www.aljazeera.com/news/2025

- البنك الدولي (2025)، نظرة عامة: جمهورية الكونغو الديمقراطية، آخر تحديث، تاريخ الاطلاع 2025/9/4.

https://www.worldbank.org/en/country/drc/overview

- بول ب، ستارز (2025)، الصراعات التي يجب مراقبتها عام 2025، مركز العمل الوقائي، 7 يناير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/6.

https://www.cfr.org/programs/Center-preventive-action

- بير، بوراك (2025)، "مجموعة السبع تدين هجوم حركة M23 في شرق الكونغو وتدعو إلى حماية المدنيين بشكل فعال"، 2 فبراير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/7:

https://www.22.com.tr

- تولولد، ماري (2025)، جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا: منجم الكولتان في روبايا في قلب تمويل حركة M23، 6 فبراير، تاريخ الاطلاع 2025/9/6.

https://www.theafricareport.com

- الدخاخني، فتحية (2023)، الكونغو الديمقراطية: تاريخ الصراع، صحيفة الشرق الأوسط، 15 ديسمبر. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 8/ 9/ 2025. :

https://2awsat.com

- رويترز (2025)، زعيم تحالف المتمردين في الكونغو يقول إنهم سيطروا على غوما، 27 يناير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/10:.

https://www.reuters.com

- حجاب، محمد إبراهيم، قنصوة صبحي، أحمد أمل (2023)، أسباب وآليات انتقال الصراعات: دراسة لبعض الدول الإفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 45، العدد 4، الجزء 1.

- حسين، مروة علي ، وعبد الكريم، مها سعد (2022)، "النزاع الإثني في الكونغو الديمقراطية: الأطراف المتصارعة وجهود التسوية"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر.

- الجزيرة نت (2025)، أزمة الكونغو الديمقراطية .. حروب أهلية متعددة وصراعات عابرة للحدود، الجزيرة نت، 26 فبراير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/11.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia

- سيباستيان، جانيمو (2016)، التكلفة الحقيقية لتهريب المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معهد الدراسات الأمنية ISS Today، 11 يناير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/12:.

https://issafrica.org/iss-today/the-true-cost-of-mineral-smuggling-in-the-drc

- شانكار، بريانكا (2024)، لماذا تقدمت جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوى جنائية ضد شركة أبل بشأن المعادن المتضاربة، 20 ديسمبر، تاريخ الاطلاع 2025/9/13..

https://www.aljazeera.com/news/12/20/224

- علي، عبد القادر محمد (2023)، الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية: الديناميات المحلية والأبعاد

© Sirte University 2025

الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير، تاريخ الاطلاع 2025/9/14.

- فضل، محمد زكريا (2025)، معدن الكولتان: هكذا تصنع ميليشيات الكونغو ثرواتها، الجزيرة نت، 16 يناير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/15:

https://www.aljazeera.net/opinions/2025/1/16

- عزت، محمد (2025)، الإيفون: لماذا يشعل الصراع بين الصين وأمريكا على الكونغو؟، الجزيرة، 22 فبراير، تاريخ الاطلاع 2025/9/16..

https://www.aljazeera.net/Politics/2025/2/22

- مجموعة الأزمات الدولية (2021)، الذهب في الكونغو: تهديد للاستقرار أم فرصة للتنمية؟، التقرير رقم 323، 26 يونيو. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/17:

https://www.crisisgroup.org/africa/great-lakes/democratic-republic-congo/323-gold-Congo-threat-stability-or-development-opportunity

- مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا SADC-2016، "تدخلات مجموعة التنمية لجنوب أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، اتجاهات الصراع، العدد 3، أكتوبر 2016.
- مركز العمل الوقائي (2022)، الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجموعات الأزمات الدولية، يونيو. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/18:

https://www.crisisgroup.org/ar/africa/central-africa/demoratic-republic-congo/conflict-democratic-republic-congo

- المملكة المتحدة (2025)، "بيان المملكة المتحدة بشأن الاستجابة للوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية"، الموقع الرسمي للحكومة البريطانية، 5 أغسطس. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/19:

https://www.gov.uk/government/news/uk-statement-on-response-to-the-situation-in-eastern-drc

- موكيو، أشوكا (2025)، كيف يغذي التعدين غير المشروع العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: مقابلة مع جان بيير أوكينا، مونغاباي، 6 فبراير. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 9/20 /2025:

https://news.mongabay.com/2025/02/how-illicit-mining-fuels-violence-in-eastern-dre-interview-with-jean-pierre-okenda

- نجم الدين، حكيم (2024)، أزمة شرق الكونغو الديمقراطية: أسبابها وأطرافها وجهود حلها، مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات، 12 مايو. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/18:

https://alafaarika.org/ar/amp/5357

- همام، محمود سامح (2025)، الصراعات المسلحة في الكونغو الديمقراطية: ديناميكيات النزاع واستراتيجيات تحقيق الاستقرار، المركز الديمقراطي العربي، 9 فبراير.
- وزارة الخارجية القطرية (2025)، "جهود دعم السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية"، 30 أبريل، متاح على، تاريخ الاطلاع 2025/9/18.

https://mofa.gov.qa/en/latest-articles/statements/joint-statement-on-efforts/to-Support-peace-in-eastern-democratic-republic-of-the-Congo-qutm-source=chatgpt.com

- اليماني، أحمد صدقي (2025)، الصراع في شرق الكونغو الديمقراطية وأثره الإقليمي والدولي، منصة قراءات أفريقية، 28 أبريل. متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 2025/9/19:

© Sirte University 2025

https://giraatafrican.com/28710-الصراع-في-شرق-الكونغو-الديمقراطية-وأثره/

d/2025/01/29/goma-Congo-duc-m23-rebels

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Africavoice , (n.d), Why the EAC was More Effective Than SADC in Keeping Peace in the DRC :متاح على . https://www.reddit.com/r/Africavoice/comments/189bnrs/
- Agnes, Gitau, (2025),"DRC's M23 Crisis: Regional Tensions and Global Impacts," Editorial staff, 30 يناير 2025، تحديث 1 فبراير ، متاح على:https://africabriefing.com
- Birschoten, (2020), Democratic Republic of Congo: It's not just grievances that drive rebels and conflict in Congo, Danish Institute for International Studies, 13 August
- Conducivespre.org, (2025), "Escalating conflict in DR Congo – Extractivism and Regional Intervention متاح ، أبريل ", على:https://www.conducivespre.org
- Georgetown Security Studies Review, (2023)"The Transnational Smuggling Fueling Conflict in the Democratic Republic of Congo," Reuters, 17 April . متاح على: https://georgetownsecuritystudiesreview.com

  https://theconversation.com/democratic-republic-of-congo-its-not-just-grievances-that-drive-rebels-and-conflict-in-congo-142708
- Okafor, Chinedu. (2025),Rwanda - DRC Security Dialogue Begins as US-backed Peace Agreement Enters Implementation Phase. Business Insider Africa, 31 يوليو. متاح على الرابط: https://africa.businessinsider.com
- The Washington Post , (2025), Rwanda-backed rebels seize control of Congo's Goma after violent clashes,"29 يناير. متاح على الرابط: https://www.washingtonpost.com/worl

© Sirte University 2025